رئيس نقابة تجار المبيدات: إجراءات وزارة الزراعة تسببت في زيادة التهريب

□ على خلفية الخبر الذي نشرته «الميثاق» في العدد الماضي حول ايقاف ٦ شحنات من المبيدات الكيميائية وصلت الى الموانئ اليمنية خلال ٢٠٠٧م، وتحوي أكثر من ٨٥ طناً من المبيدات المحظورة.. جاءنا توضيح من النقابة العامة لتجار المواد الزراعية أكد فيه الأخ عبدالخبير العامري رئيس النقابة أن تلك المبيدات الموقوفة سليمة بنسبة ١٠٠٪ ومطابقة للمواصفات العالمية ودخلت اليمن بموجب تصاريح استيراد مسبقة من وزارة الزراعة والري وهي متداولة في الأسواق الخليجية والعربية والدولية ومنها أسواقنا منذ أربعة عقود.

وقال العامري: غير أن ايقافها جاء بناءً على التعميم الوزاري الصادر عن وزارة الزراعة منتصف العام الماضي وهذا التعميم جاء مخالفاً للمواد «٧، ١٢، ١٤، ٢٤» من اللائحة التنفيذية لقانون المبيدات رقم ٢٥ لعام ١٩٩٩م، الذي لم يطرأ عليه أي تعديل حتى اليوم.

وأكد رئيس النقابة أن التعميم الذي أوقف تصاريح الاستيراد بشكل نهائي قد تسبب بزيادة تهريب المبيدات بشكل كبير مشيراً الى أن لجنة الزراعة والري بمجلس النواب وجهت وزارة الزراعة بإلغاء التعميم لمخالفته للقانون واللائحة.

مع تكثيف الحملات والتسويف بالبديل

أمانة العاصمة وفوضى الأرصفة

*** لم يكن المنظر مُرضياً، ولم تكن العاصمة تلك الواجهة الحقيقية لليمن الذي يتمتع بمقومات سياحية تجعل الذائقة السياحية تترى بين الفينة والفينة، وتصطدم عند الوهلة الأولى بانتشار الباعة المتجولين في كل أزقة وأرصفة الأمانة واجهة اليمن ومهبط السائحين.. ومع العمل المتقطع للجهات المعنية لاستئصال هذه الظاهرة كانت تروح وتعود.. وتتكثف جهود عمال النظافة لكن دون جدوى فقد فرض الباعة «السفري» تشويه المنظر وبعثرة الذوق.. ومن أجل إيجاد الآلية الفاعلة لخلق أجواء مناسبة تساهم في تحسين حركة السير وإزالة العوائق التي تعمل على عرقلة أنشطة المرور، ومن أجل تحسين الوجه الحضاري للعاصمة.. كثفت الجهات المختصة جهودها لإصدار قرار يقضي بإزالة الأسواق العشوائية ورفع جميع الباعة المتجولين على أرصفة الشوارع وزوايا المحلات التجارية.. وقد أفضت تلك التوجيهات نزول حملات للبلدية وبدأ مفعول القرار يبعث الحيوية لكن.. يبقى نشاط هؤلاء الباعة والمتجولين مرتعاً للابتزاز والنهب والمصادرة والمساومة أمام مماطلة وتسويف بعض مسئولي أمانة العاصمة في إيجاد الحلول المنطقية التي تحفظ لهؤلاء الباعة حقوقهم في العيش الكريم، وتحقق من جانب آخر التزامهم بالنظافة والنظام.. فهاهي اليوم تزيل البسطات.. وغداً ستمنح البلدية لهم تراخيص وتؤجر لهم الأرصفة من جديد وهذه هي الفوضى..**

تحقيق/حاتم الشميري

أين البديل؟!

○ أحد الباعة المتجولين- تاوه والغصّة تبتلع كلماته التي يريد أن يقولها لنا وبصوته المبحوح بالضياع تحدث بأن أفراداً من البلدية جاءوا بشكل مفاجئ وبدون اشعار سابق.. أخذوا بضاعتي إلى سيارة البلدية مع تساقط البعض منها في الشارع.. بعد الشد والجذب.. أخذوا بعض من رفض تسليم البضاعة لهم..

وأضاف: لقد تعودنا على مجيئهم في بعض الأيام لأخذ حق «بن هادي» ثم يذهبون لكن الأمر مختلف الآن انهم لم يراعوا إنسانيتنا وعوزنا وممتلكاتنا الخاصة، وأننا نكافح ونجاهد من أجل الحصول على لقمة العيش فقط..

وتساءل بحرقة: أين البديل؟ إلى اين سنتجه؟ وماذا ستوفر لنا أمانة العاصمة حتى نضمن العيش الكريم لأولادنا..؟!

واختتم البائع القول: من السهل ان يفعلوا بنا ما يفعلون لكن من الصعب عليهم ان يستشعروا أنهم أخذوا البضاعة والعربيات وتركوا خلفهم باعة وأُسر أُجبرت بل أجبروها على المضي نحو الطريق المنحرف أو الدفع بهم إلى خبوت الضياع.. بدعوى النظافة أو تخفيف الازدحام.

جمعية البسّاطين:

• نطالب بوقف الحملات والإجراءات التعسفية والعشوائية ضد الباعة المتجولين

مجالس محلية :

• الحملات من أجل تخفيف الازدحام المروري.. والبديل سوق مركزي

• بائع: إنهم يدفعون بنا نحو المجهول!!

إجراءات ظالمة!!

○ المشهد أكثر إيلاماً في مسلسل مضايقة هؤلاء الباعة الذي جسدته الحملات التي تنفذها أمانة العاصمة ومسئولو السلطة المحلية.. تحت مبررات النظافة ومحاربة المظاهر العشوائية والسيئة.. الجمعية اليمنية للباعة البسّاطين والمتجولين والأسواق طالبت أمانة العاصمة في بلاغ صحفي أصدرته الأسبوع الماضي بوقف الحملات والإجراءات التي وصفتها بالظالمة والتعسفية والعشوائية ضد الباعة وإعادة ممتلكاتهم التي تم مصادرتها وتعويض المتضررين الذين تم تدمير صناديقهم واكشاكهم..

وطالبت الجمعية مسئولي الأمانة وأجهزة السلطة المحلية بالجلوس إلى الحوار حول مقترحات معالجة أوضاع الباعة والأسواق والتي قدمتها الجمعية في وقت سابق إلى مسئولي الأمانة.

الجمعية دعت السلطة المحلية إلى مراعاة العقل والمنطق وعدم التمادي في الأعمال اللاقانونية واللامسئولة في حق شريحة البسطاء الذين لاهدف لهم سوى الكسب الحلال وإعالة أسرهم من مهنة شريفة لأن ممارسات المطاردة للبساطين والباعة المتجولين- بحد البيان- قد تكررت آلاف المرات وثبت أنها غير مجدية وبدلاً من ايجاد الحلول عمقت مشاكل هذه الظاهرة..

الأمل كبير

○ عبدالله الحاجري عضو المجلس المحلي بأمانة العاصمة قال: بأن الدوافع التي جلعت الجهات المختصة بالأمانة تتبنى اصدار هذا القرار من أجل تخفيف الازدحام المروري في الشوارع لأن المواجهات مستمرة بين الباعة والبلدية، كما أنها قامت بحملات لكن بمجرد أن تذهب عنهم بساعات يعودون لممارسة البيع والشراء في نفس الأماكن التي منعتهم من البيع فيها على الأرصفة..

وأضاف: نتمنى من الجهات المختصة ان تقوم بعمل الحلول المناسبة لهؤلاء الباعة..

وهذا ما أشار إليه عبداللطيف محمد غيلان عضو المجلس المحلي بمديرية الثورة..

خلاصة القول: هذه الوعود.. لاتحل المشكلة.. ومثلما استندت أمانة العاصمة إلى قرار للقيام بهذه الحملة.. هل بالإمكان ان تقوم أمانة العاصمة بحملة لمن يبيع للفراشين تراخيصاً تعطيهم الحق بممارسة بيع بضائعهم وسلعهم في الأرصفة..

لأن ما يجري الآن هو ابتزاز.. وغداً الأمانة ستؤجر الأرصفة من جديد..

حق الـــرد

مكتب التعليم الفني بذمار يوضح حال معهد وصاب

*** نشكر تفاعل مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بمحافظة ذمار على تفاعله مع مانشرته الصحيفة في العدد الماضي حول مايعانيه معهد وصاب..وأكد الرد حقيقة المشكلة خصوصاً وأن هناك قضايا لاتزال معلقة..وحرصاً على إظهار الحقيقة لخدمة الصالح العام ننشر الرد كما جاءنا:**

الأخوة/صحيفة «الميثاق» المحترمون

طالعتنا صحيفتكم الموقرة في عددها «١٣٨١» وتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٨م بعنوان التسيب يقهر التعليم المهني بذمار/معهد وصاب مهدد بالاغلاق وتخصصات لا حاجة لها واحتفاظاً بحق الرد نود توضيح الآتي:

- بالنسبة للموازنة التشغيلية لمعهد وصاب نود الاحاطة أن الموازنة الخاصة بالمعهد مستقلة ومفصولة بالكتاب الدوري الخاص بوزارة المالية ولم تنزل ضمن موازنة المكتب..علماً أنه تم نزول لجنة من الوزارة لمعالجة الاختلالات في بندي التغذية ومواد التدريب وبناء على تقرير اللجنة تلقينا مذكرة من الأخ نائب الوزير «مرفق صورة» بخفض مبلغ «٦٤,١٧٦» ريالاً فقط، وبالرغم من ذلك تم خفض مبلغ «٩٦,٧٠٣» ريالات شهرياً من بند مواد التدريب الى معهد وصاب بالاضافة الى ما تم اعتماده للمعهد في موازنة ٢٠٠٧م، سلطة محلية لمديرية وصاب العالي وكذا تخفيض «٢٢٥,٠٠١» ريال شهرياً من بند التغذية الى معهد وصاب بالاضافة الى أنه تم اعتماده في موازنة ٢٠٠٧م سلطة محلية.

- بالنسبة لما يتعلق بتهديد الطلاب وحرمانهم من التغذية فهو كلام من باب المزايدة حيث تم تسليم الطلاب مخصصات التغذية من قبل لجنة مكلفة من السلطة المحلية وفي الوقت الحالي تم انزال التغذية مناقصة باشراف السلطة المحلية وتم ارسائها على المقاول والتغذية الآن تعطى للطلاب بشكل وجبات.

كذلك بالنسبة للمولد الكهربائي الخاص بالمعهد تم الرفع للوزارة بمذكر رقم ٧٥ وتاريخ ٤-٢-٢٠٠٧م لأجل اصلاح المولد الكهربائي ولم يتم المتابعة من قبل مدير معهد وصاب مع العلم أنه مخصص في موازنة المعهد بند خاص بقطع الغيار.

- بالنسبة لعدم فتح تخصات جديدة بالمعهد نود الاحاطة ان فتح تخصصات جديدة يخضع لمعايير محددة ولم تكتمل هذه المعايير في معهد وصاب حيث تم رفع مذكرة للوزارة برقم ١٦٥ وتاريخ ٢-٣-٢٠٠٧م ولم تتم المتابعة من قبل مدير المعهد علماً أنه استلم المذكرات الآنفة الذكر.

- بالنسبة للدرجات الوظيفية نود الاحاطة أن ما اعتمد للمكتب من درجات وظيفية مرصودة لتشغيل المعاهد الجديدة مع العلم أن معهد وصاب لا يوجد به سوى مساق تمديدات كهربائية بطاقم ٣٢ موظفاً لعدد ٧٥ طالباً.

- كما تم انزال لجنة من المكتب الى معهد وصاب لمتابعة سير العملية التعليمية واجراءات الصرف بالمعهد «مرفق تقرير اللجنة».

- بالنسبة للسيارة الهيلوكس والعهد العينية نود الاحاطة أنها خاصة بصندوق التدريب المهني وتم تسليمها في حينه..نرجو نشر هذا التوضيح عملاً بحقد الرد.. وتقبلوا خالص التقدير..

ادارة العلاقات العامة بمكتب التعليم الفني والمهني -ذمار

مستشفى جبلة يعقب على ما نشرته «الصحيفة»

عملاً بحق الـرد

*** تلقت الصحيفة رداً من مدير مستشفى جبلة تعقيباً على التقرير الذي نشرته الصحيفة أوضح فيه الكثير من المعلومات حول ما تم نشره.**

عملاً بحق الرد تنشره «الميثاق» بعد أن تم شطب بعض العبارات لعدم صلتها بالرد.. والى ما جاء فيه:

الأخ رئيس تحرير صحيفة «الميثاق» الغراء المحترم

تحية طيبة وبعد

الموضوع: رد مستشفى جبلة على ما نشر في صحيفتكم بعدد «١٣٧٩» وتاريخ ٣١-١٢-٢٠٠٧م.

بالاشارة الى الموضوع أعلاه، طالعتنا صحيفتكم الغراء في العدد رقم «١٣٧٩» وتاريخ ٣١-١٢-٢٠٠٧م.. بمادة تحت عنوان: «تقرير رسمي يكشف اختلاسات مالية كبيرة بمستشفى جبلة، والتي أورد فيها الكاتب أنه استسقى معلوماته من تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.. والذي تم التوضيح من قبلكم بأنكم حصلتم على صورة منه «صورة ضوئية».

حيث قام كاتب التقرير بسرد معلومات وملاحظات غير صحيحة تم تزوير أرقامها ومواضيعها، من قبل الكاتب في محاولة منه للاساءة والتشهير بمستشفى جبلة وبالأخوة العاملين فيه، ولكن نحن نعتب عليكم في الصحيفة، لأنكم لم تكلفوا أنفسكم عناء التأكد من صحة المعلومات عن طريق قراءة التقرير المذكور.. وللتوضيح للأخوة القراء، نرجو نشر ردنا هذا في صحيفتكم وفي نفس الصفحة.

ونستغرب انفراد صحيفة «الميثاق» لنشر تقرير كاذب ومفبرك دون غيرها من الصحف ومن هذه الأكاذيب ما يلي:

أولاً: لو كانت هناك اختلاسات أو تبديد أموال كما جاء في العنوان، لكان الجهاز المركزي قد أحال القضية مباشرة الى نيابة الأموال العامة بحسب القانون، دون أن يكون هناك داع للتقرير الأولي.. بل أن التقرير بالكامل لم يشر فيه الى كلمة اختلاس أو تبديد في آية فقرة من فقراته، فكيف يتم كيل الاتهامات بغير مبرر قانوني؟

ثانياً: عمل المحرر على تضخيم المبالغ وتحريف المواضيع للملاحظات الواردة بتقرير الجهاز المركزي، بغرض تضليل القارئ والرأي العام واعطائهم معلومات مغلوطة ومبالغ فيها وعلى سبيل المثال ليس الحصر نسرد ما يلي:

١- تضخيم مبلغ مستحقات ٧ موظفين منقولين الى مكتب الصحة بالمحافظة وتم اعادة توزيعهم من قبل المكتب الى جهات أخرى بمبلغ «١٤٧,٢٤٨,٠٥٥» ريالاً.. بينما المبلغ الحقيقي لمستحقات هؤلاء الموظفين هو مبلغ «١٤٧,٢٤٨» ريالاً و٥٥ فلساً فقط لا غير، وهو رقم مأخوذ من التقرير الذي تستند اليه الصحيفة في نشر الخبر.. علماً أن هذا المبلغ لا يمثل مخالفة كون المذكورين استلموا مستحقاتهم بموجب استمرارية عمل رسمية من مكتب الصحة.. حيث وهم منقولون من المستشفى لاعادة توزيعهم من قبل مكتب الصحة، وكان الموضوع عبارة عن ملاحظة من مندوب الجهاز المطلوب الرد عليها من قبل المستشفى حول الوضع القانوني للسبعة الموظفين.

٢- تضخيم المبلغ الذي ورد على لسان رئيس الجمعية المعمدانية والذي يمثل مساعدات عينية للمستشفى بمبلغ «١٤٠,٨٢٤,٤٥٣»ريالاً، بينما كان المبلغ الحقيقي المكتوب في تقرير الجهاز المركزي الذي استندت الصحيفة عليه في نشر الخبر هو مبلغ «١٤,٠٨٢,٤٥٣» ريالاً.

علماً أن المستشفى لم يسلتم أي قطع غيار من الجمعية بل إنه كان يوجد لدى الجمعية مهندس هولندي.. يأتي بين الحين والآخر لتفقد الأجهزة المختلفة وصيانتها واصلاحها دون أن يورد أية قطعة أو يسلمنا أية معدات، ونحن قد تحفظنا على هذا المبلغ في ردنا على تقرير الجهاز.

كما أن المبلغ يشمل مرتبات الكادر التمريضي الطبي الذي كانت تستقدمهم الجمعية المعمدانية وجميع أنشطة الجمعية في مساعدة الفقراء وخلافه.

ونحن نؤكد هنا عدم استلامنا لأي مبلغ من الجمعية أو أية معدات طبية، حيث أن الجمعية لم تقم بتوريد أي شيء الى مخازن أو خزينة المستشفى.. وإنما يقومون بعملية الاصلاح للأجهزة المعطلة، وتركيب قطع الغيار مباشرة دون توسيط المخازن وبدون فواتير رسمية وبواسطة مهندس أجنبي من قبلهم، ونحن قد تحفظنا على هذا المبلغ في ردنا على تقرير الجهاز لعدم اطلاعنا عليه.

ثالثاً: للتأكيد على أن الموضوع المنشور الذي تم تحريفه وتضخيم مبالغه، كان يقصد به الاساءة والشوشرة على مستشفٍ جبلة لا غير.

وردت فقرة في المقال تتضمن على أنه تم صرف مبلغ «٨,٧٦٦,٥١٥» ريالٌ، مقابل مرتبات أجانب خلال العام ٢٠٠٦م، تخصصاتهم غير موجودة في الكادر اليمني فلماذا سوف نقوم باحضار متعاقدين أجانب اذا كانت تخصصاتهم موجودة في الكادر اليمني. وهنا رد الكاتب على نفسه.

رابعاً: إن التقرير الذي استندت إليه الصحيفة هو مجرد تقرير أولي يرفع الى الجهات ليتم رد الجهة عليه، وهو تقرير يقوم بسرد ملاحظات أعمال الجهات خلال العام، وليس تقريراً نهائياً فجميع الجهات الرسمية، يقوم الجهاز المركزي برفع تقرير أولي عن أدائها، ومن خلال رد الجهة يتم التعامل مع المخالفات والملاحظات الواردة في التقرير علماً أن التقرير الأولي للجهاز ليس حكماً قضائياً يتم الاعتماد عليه للتشهير والاساءة والتضليل.

وتقبلوا خالص تحياتنا وتقديرنا..

مدير عام مستشفى جبلة

د.عبدالله محمد